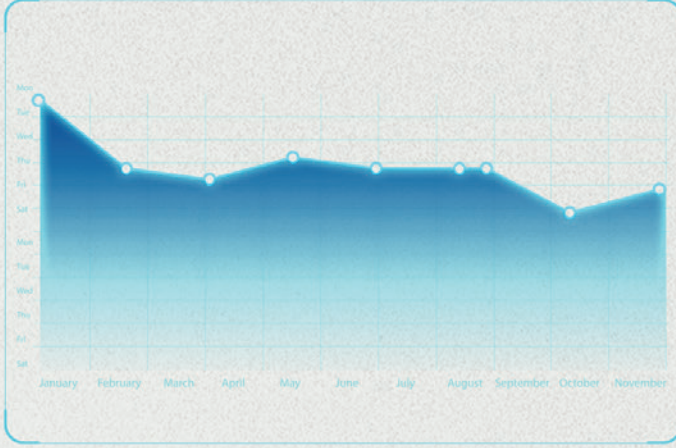


نافذة الإسكان الاقتصادية

المحتويات

3	خبر أرباح الربع الأول
15	أداء القطاع المصرفي الأردني
18	أداء الاقتصاد الأردني
22	أداء الاقتصاد العالمي
23	مستجدات أنظمة الدفع الإلكتروني في الأردن

بنك الإسكان يحقق أرباحاً صافية بمبلغ 40.0 مليون دينار في الربع الأول من عام 2025



أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للثلاثة أشهر الأولى من عام 2025، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 40.0 مليون دينار، بارتفاع نسبته 4.1% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وفي تعليقه على هذه النتائج، أكد رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، أن النتائج المالية الايجابية التي تم تحقيقها تثبت متانة وقوة المركز المالي للبنك وتعكس نجاح سياسات المجموعة واستراتيجيتها المتكاملة ورؤيتها الشاملة المستندة إلى القدرات والإمكانات المتكاملة لمجموعة البنك، وأضاف الخطيب أن النتائج التي تم تحقيقها خلال الربع الأول من عام 2025 تؤكد كفاءة البنك وحصافته في إدارة السيولة وتوجيه الموارد لتحقيق أفضل عائد للمساهمين.

ومن جانبه، استعرض الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، المؤشرات المالية الرئيسية للربع الأول من عام 2025، والتي تعكس كفاءة مختلف القطاعات التشغيلية للمجموعة، ومواصلتها تحقيق النمو المستهدف خلال الربع الأول من العام الحالي.

وأوضح الصفدي إلى أن هذا الأداء الايجابي يعد امتداداً لمسيرة نجاح البنك وقوة مركزه المالي، ويأتي استمراراً لجهود البنك في الحفاظ على المسار التصاعدي للربحية، كما يعكس النهج الحثيث الذي يتبناه البنك ويثبت قدرته على التعامل بمرونة كبيرة مع الظروف والتحديات الاقتصادية.

وبين الصفدي أن النتائج المالية التي تم تحقيقها جاءت متوافقة مع خطط البنك واستراتيجيته وأكدت مكانة البنك الراسخة في القطاع المصرفي ومواصلة تحقيق نمو مستدام في النتائج.

وأشار الصفدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية للمساهمين ليصل إلى مستوى 11.6% للربع الأول من العام الحالي، إضافة إلى ارتفاع العائد على متوسط الموجودات ليصل إلى 1.7%، ويعكس هذا الأداء القوي كفاءة البنك التشغيلية وإدارة الموجودات والمطلوبات بفعالية.

وأضاف الصفدي أن مجموعة البنك تمكنت خلال الربع الأول من العام الحالي من تحقيق نمو قوي في صافي التسهيلات الائتمانية بلغت نسبته 5.2% منذ بداية العام لتصل إلى 4.8 مليار دينار كما في نهاية الربع الأول من عام 2025، وقد انعكس هذا النمو إيجابياً على إجمالي الدخل والربح التشغيلي والحصة السوقية للبنك.

وبين الصفدي أن مجموعة البنك حافظت على تعزيز مصادر الأموال لديها، فارتفعت ودائع العملاء منذ بداية العام لتصل إلى 6.0 مليار دينار كما في نهاية الربع الأول من العام 2025، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.4 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3% كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

بنك الإسكان يعقد الاجتماع السنوي الثاني والخمسين للهيئة العامة للمساهمين



وافقت الهيئة العامة لمساهمي بنك الإسكان للتجارة والتمويل في اجتماعها العادي بتاريخ 24/04/2025 على البيانات المالية لعام 2024 بما في ذلك الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (30%) من القيمة الاسمية للسهم لمساهمي البنك عن عام 2024، كما صادقت على تقرير مجلس الإدارة لعام 2024 والخطة المستقبلية لعام 2025 وعلى تقرير مدققي حسابات البنك للعام 2024 وانتخاب شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) لتدقيق حسابات البنك للعام 2025.

وقد ترأس السيد عبد الله الخطيب رئيس مجلس الإدارة الاجتماع الإلكتروني الذي حضره مساهمون يحملون أسهماً أصالة ووكالة تشكل ما نسبته (95.071%) من رأس المال، كما حضر الاجتماع عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب عن البنك المركزي الأردني ومندوب عن سلطة النقد الفلسطينية ومندوب مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2024 (PWC).

قال رئيس المجلس أن العام 2024 شهد أحداثاً وتطورات جيوسياسية تركت أثراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، وكانت منطقتنا الأكثر تأثراً بتلك الأحداث والتطورات مما وضع الاقتصاد في الأردن والمنطقة من حوله تحت ضغوط استثنائية، ورغم صعوبة الظروف تمكن البنك من الحفاظ على التحسن في الأداء والنتائج بفضل التوجهات التي اعتمدها مجلس الإدارة والتزمت بها الإدارة التنفيذية مما أدى إلى تسير أعمال مجموعة البنك بكفاءة ونجاح، حيث أظهرت المؤشرات والبيانات المالية للمجموعة للعام 2024 سلامة نهج العمل والقدرة على مواصلة تحقيق نمو مستدام والموازنة بين جودة الأصول والاحتياطات الإضافية في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث وتحديات، بالإضافة لتطبيق منهجيات صيفة في إدارة المخاطر والتحوط للظروف والتحديات المحتملة، لتتوج هذه الجهود من خلال الحفاظ على المسار التصاعدي في أهم المؤشرات والبيانات المالية؛ حيث تمكنت المجموعة من تحقيق مستويات من الربحية بعد الضرائب والمخصصات بلغت

150.3 مليون دينار، مقابل 140.8 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2023 أي بنسبة نمو بلغت 6.7%، كما تحققت زيادة في حجم الموجودات بنسبة 6.3% لتصل إلى 9.2 مليار دينار في نهاية عام 2024 مقابل 8.7 مليار دينار في نهاية عام 2023 لتبلغ حصة البنك ما نسبته 11.9% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني، هذا وارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى 6 مليار دينار في نهاية العام 2024 مقابل 5.7 مليار دينار في نهاية العام 2023 وتمثل ما نسبته 10.6% من ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الأردني، كما ارتفع رصيد إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال العام 2024 ليصل إلى 5.1 مليار دينار لتبلغ الحصة السوقية للبنك ما نسبته 10.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني، بالإضافة لذلك تم المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 1.4 مليار دينار في نهاية العام 2024 بارتفاع نسبته 5.7%، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.6% كما في نهاية العام 2024 ونسبة السيولة 128.2% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل مما يعكس متانة وسلامة الوضع المالي للمجموعة.

وأشار الخطيب إلى عدة إنجازات نُفذت خلال العام 2024 تتماشى مع أهداف البنك الإستراتيجية كطرح العديد من المنتجات والمبادرات وال حلول المصرفية التي تتسم بالسهولة والأمان بهدف تعزيز وإثراء تجربة العملاء، كما أطلق البنك خطة متكاملة لتجديد فروعه بخطة جديدة تتميز بتصاميم عصرية وتكنولوجيا رقمية، وذلك انطلاقاً من الحرص على تقديم الأفضل لعملائه و بما يتناسب مع إرثه العريق لأكثر من خمسين عاماً وسعياً لتحقيق رؤى البنك ليستمر البنك المفضل للعملاء، كما واصل البنك تنفيذ استراتيجيته الخاصة بالتحول الرقمي بحيث تواكب برامجه وتطبيقاته أفضل وأحدث التكنولوجيا العالمية وبما يضمن تحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع قاعدة العملاء، بهدف ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تعكس التزامه بالتميز والابتكار واستهداف مختلف الفئات من العملاء المحتملين، وعلى صعيد الأعمال المصرفية للشركات، شهد العام 2024 العمل على عدة اتفاقيات موجهة لدعم وتمويل أهم المشاريع الحيوية ومشاريع البنية التحتية في الأردن التي أعلن عنها بداية العام الحالي 2025 ومن أبرزها توقيع اتفاقية مع شركة "تنمية" للغاز الطبيعي والهادفة إلى تغطية جزء من تكلفة تنفيذ البنية التحتية والشبكات الفرعية لنقل وتوصيل وتوزيع الغاز الطبيعي للتجمعات الصناعية، وتتوافق هذه الاتفاقية مع الدور التشاركي الذي يحرص البنك على تأديته لتحقيق التوازن بين الاستدامة و تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تمكين الاستثمار في مشاريع استراتيجية تنموية.

وعلى صعيد المسؤولية المجتمعية بين الخطيب أن البنك أطلق خلال العام 2024 برنامج "إمكان الإسكان" كامتداد وتطور طبيعي لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي ينتهجها البنك، ليكون المظلة الأساسية في مجال العمل التنموي والمجتمعي والذي تندرج تحته مبادرات وأنشطة البنك التنموية والمجتمعية وضمن محاور محددة كالتمكين الاجتماعي، الصحة، التعليم، والبيئة، هذا ويرتكز البرنامج في تنفيذ مبادراته وأنشطته على جهود ومشاركة موظفي البنك ليكونوا سفراء العمل التنموي والمجتمعي وممثلي القيم الأصيلة والإيجابية وثقافة العطاء التي تميز البنك باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع الأردني.

وأوضح أن خطة العمل والميزانية التقديرية للعام 2025 اعتمدت من مجلس الإدارة بالاستناد إلى مجموعة من الفرضيات والتوقعات تهدف إلى تعزيز مكانة البنك المتقدمة في القطاع المصرفي ومواصلة تحقيق نمو مستدام في الأرباح وتعزيز الحصة السوقية والجهود نحو الاستدامة، والتعاون مع جهات تمويلية وصناديق عالمية لدعم التمويل الأخضر إضافة إلى تطوير استراتيجية خاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة بما يتوافق مع أفضل الممارسات والتوجهات وإرشادات البنك المركزي الأردني،

ومواصلة إعطاء الأولوية للتحويل الرقمي، ومواكبة التطورات المستجدة في عالم الصناعة المصرفية وما توفره التكنولوجيا الحديثة بالإضافة لتقديم أحدث التطبيقات الإلكترونية والرقمية بما يضمن التأثير الإيجابي على أصحاب المصلحة لدينا من عملاء ومساهمين والمجتمعات التي نتواجد بها ومواصلة تقديم أفضل الخدمات للعملاء والحرص على مصالح المساهمين والمودعين كما سيواصل الإسهام في دعم وخدمة الاقتصاد الوطني تحت ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله.

جرى خلال الاجتماع انتخاب مجلس إدارة للدورة الجديدة 2025-2029 وفقاً للقوانين والتعليمات ذات العلاقة ووجه السيد عبدالإله الخطيب شكره لأعضاء مجلس الإدارة ومقدراً لجهودهم وتمنى للأعضاء الجدد التوفيق في مواصلة مسيرة النجاح وتعزيز المكانة المتقدمة لمجموعة البنك، كما وجه "الخطيب" الشكر والتقدير إلى البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات والمؤسسات الرسمية لما تقدمه من رعاية للقطاع المصرفي الأردني ولدورها الوطني في خدمة الاقتصاد الأردني وتوفير الآليات والمحفزات وعلى الجهود المبذولة لتحقيق النمو، ووجه الشكر أيضاً إلى مساهمي البنك على دعمهم وإلى المودعين وعملاء البنك على ثقتهم الغالية التي تبقى حافزاً لمواصلة بذل المزيد من الجهد، كما شكر الإدارة التنفيذية على مثابرتها الدائمة وجهودها المخلصة في خدمة البنك، وأكد التصميم على بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأفضل بما يسهم في رفد مسيرة المملكة وتعزيز اقتصادها في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

الصفدي يفتتح رسمياً ثلاثة فروع جديدة

افتتح السيد عمار الصفدي الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان ثلاثة فروع جديدة هي فرع ضاحية الرشيد وعزز تواجدته في موقعه الجديد في العبدلي مول بالإضافة إلى فرعته الجديد النافورة في العقبة، وذلك ضمن استراتيجية التفرع الداخلي التي يعتمدها بنك الإسكان.

وبهذه المناسبة بين الصفدي أن افتتاح هذه الفروع يأتي تعزيزاً لشبكة فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، لتسهيل الوصول بالخدمات المصرفية للعملاء في أماكن تواجدهم، ويساعد الفروع على تقديم هذه الخدمات شبكة من أجهزة الصراف الآلي، وقد تم مراعاة أن تقدم أجهزة الصراف الآلي مختلف الخدمات التي توصلت إليها التكنولوجيا المصرفية الحديثة في هذا المجال. وقد نوه الصفدي إلى حرص إدارة البنك على تميز الفروع بتصاميم تهيء الأجواء الملائمة للعملاء وتسهيل تقديم مختلف الخدمات لهم، وحول الفروع الجديدة فقد بين الصفدي أنه تم إعدادها وتجهيزها بما يرقى إلى مستوى وسمعة البنك، إلى جانب الحرص على توافر خدمات الصراف الآلي ومواقف للسيارات.

ويذكر في هذا المجال أن البنك يسعى إلى استكشاف المزيد من فرص التوسع الداخلي من خلال افتتاح فروع أخرى، بهدف الوصول بخدماته إلى مختلف شرائح المجتمع الأردني من الأفراد والشركات والمؤسسات، ولتكون شبكة الفروع المنتشرة في أرجاء المملكة نقطة جذب إضافية في استقطاب المزيد من العملاء المستهدفين. كما أكد الرئيس التنفيذي على أن المرحلة القادمة سوف تشهد افتتاح فروع جديدة في مختلف محافظات المملكة، وتأمل إدارة البنك أن يكون في ذلك ما يعزز تواجد البنك "محلياً" ويعمق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة حيث تعتبر شبكة فروع البنك.

فرع ضاحية الرشيد



فرع العبدلي مول



فرع النافورة مول - العقبة



بنك الإسكان يُكرّم متطوعي برنامج "إمكان الإسكان" لعام 2024



احتفى بنك الإسكان مؤخراً بجهود موظفيه المتطوعين الذين ساهموا في إنجاح المبادرات والنشاطات المجتمعية التي أطلقها خلال عام 2024، ضمن إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان". وجاء ذلك خلال حفل تكريمي حضره الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، وأعضاء الإدارة التنفيذية تقديراً لدورهم بتحقيق أهداف البرنامج وإحداث أثر إيجابي ومستدام، وتضمن الحفل استعراضاً للمبادرات والنشاطات التي تم تنفيذها من خلال شراكات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني ضمن محاور البرنامج الأساسية: التمكين الاجتماعي، والتعليم، والصحة، والبيئة، والتي شهدت انخراطاً فعالاً من الموظفين الذين يشاركون مع البنك قيم العطاء وتحمل المسؤولية، وواصل البنك خلال العام 2024 تعزيز حضوره من خلال الدعم الكبير للمبادرات المجتمعية والمشاريع التنموية والحملات الإنسانية والخيرية والبيئية المختلفة. وجاء التكريم ليعكس التزام بنك الإسكان بمسؤوليته الاجتماعية، وليجسد دوره الريادي في تعزيز ثقافة التطوع والعمل الجماعي، من أجل تحقيق رؤيته كداعم ومساند لكل الفئات والقطاعات بما لا يقتصر على خدماته وحلوله ومنتجاته المصرفية.

بنك الإسكان "Top Employer Jordan 2025" للعام الثالث على التوالي



مواصلة لإنجازات بنك الإسكان في تحقيق أعلى معايير الجودة والتميز في بيئة العمل، حصل البنك على جائزة Top Employer Jordan 2025 للعام الثالث على التوالي، والتي تُمنح من قبل منظمة Top Employers Institute العالمية، تقديراً للمؤسسات والشركات التي تلتزم بتقديم بيئة عمل مهنية وداعمة ومحفزة على الإبداع والتطور الشخصي والمهني لجميع موظفيها، وجاء هذا التقدير بعد اجتياز البنك تقييماً شاملاً استند إلى معايير دقيقة شملت بيئة العمل، واستراتيجيات التوظيف والتنوع والشمول، ومبادرات التدريب والتطوير والتحفيز والمكافآت، وغيرها من الجوانب التي تسهم في تعزيز تجربة الموظفين لدى البنك، مستوفياً كافة المعايير التي تضمنت تحليلاً

معمقاً لبيئة العمل ومدى دعمها للتعاون والنمو المهني، مع التركيز على الاستثمار في العنصر البشري. وتسلم البنك شهادته للمرة الثالثة على التوالي ضمن حفل الجائزة الذي أقيم مؤخراً في مدريد/إسبانيا، ومن الجدير بالذكر أن شهادة Top Employer تُعد واحدة من أهم الجوائز العالمية في مجال التميز في إدارة الموارد البشرية، تمنحها منظمة Top Employers Institute التي تأسست في عام 1991 في هولندا، وتعد من أبرز المؤسسات العالمية المتخصصة في تصنيف بيئات العمل، وتقدير الشركات الملتزمة بالتميز في مجال الموارد البشرية

بنك الإسكان يطلق حملة "الذهب بيضل ذهب" لجوائز حسابات التوفير لعام 2025



أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملته السنوية لجوائز حسابات التوفير لعام 2025، تحت شعار "الذهب بيضل ذهب". وتهدف الحملة هذا العام إلى تعزيز فرص الربح للعملاء في جميع المحافظات، عبر تقديم جوائز متنوعة من الذهب لمن سيدالفهم الحظ من كل محافظة، وذلك ضمن كل فئة من فئات السحب اليومية، والشهرية، والربعية، ونصف السنوية، وجائزة نهاية العام، وتأتي الحملة في إطار حرص البنك على تعزيز ثقافة الادخار والتخطيط للمستقبل، فضلاً عن مكافأة المدخرين بمنحهم جوائز

الذهب الموزعة بشكل عادل على جميع المحافظات؛ حيث سيتم السحب على جائزة عن كل فئة موزعة على رابع واحد من كل محافظة، وسيقدم البنك يومياً 12 ليرة ذهب، فيما سيقدم شهرياً 12 أونصة ذهب، بالإضافة لتقديم 12 جائزة ربعية مؤلفة من ربع كيلو ذهب لكل منها توزع في شهري آذار وأيلول، إلى جانب 12 جائزة نصف سنوية مؤلفة من نصف كيلو ذهب لكل منها توزع في شهر حزيران. وفي نهاية العام سيحصل 12 رابحاً على كيلو كامل من الذهب لكل رابع في كل محافظة.

بنك الإسكان يطلق حملة جوائز حسابات توفير "مستقبلي" للعام 2025



أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملة جوائز حسابات توفير "مستقبلي" للعام 2025، المصممة للمدخرين دون سن 18 عاماً. وتوفر الحملة فرصة لربح جوائز نقدية وعينية، تُمنح عبر سحبات شهرية وربعية ونصف سنوية، إلى جانب السحب الكبير في نهاية العام، وسيقدم البنك ضمن الحملة جوائز نقدية بقيمة 250 ديناراً لـ (10) رابحين شهرياً، وجوائز ربعية عينية تشمل أجهزة Gaming Laptop لـ (5) رابحين في شهر آذار، وأجهزة iPad لـ (5) رابحين في شهر أيلول. أما السحوبات نصف السنوية، فهي عبارة عن منح تعليمية بقيمة 2500 دينار لـ (5) رابحين لكل منهم، بقيمة 5000 دينار لـ (5) رابحين لكل منهم.

وتهدف الحملة إلى تعزيز ثقافة الادخار منذ الصغر، وتشجيع التعامل معه كجزء أساسي في حياة الصغار والشباب، وذلك ضمن تجربة مصرفية تمزج بين التخطيط الرامي لتحقيق الأهداف المستقبلية، وبين الفائدة والقيمة المضافة التي تقدمها الجوائز والمزايا المتنوعة لحساب توفير "مستقبلي"، والتي تلبي احتياجات الأجيال الشابة.

بنك الإسكان يجدّد شراكته مع تكية أم علي لدعم برامجها السنوية للعام 2025



جدّد بنك الإسكان اتفاقية الشراكة مع تكية أم علي، بهدف مواصلة مساندتها في تنفيذ برامجها وحملاتها الموسمية بما في ذلك الحملات الرمضانية، لتمكينها من تحقيق أهدافها بتعزيز الأمن الغذائي في المملكة. حيث تم توقيع الاتفاقية في مبنى الإدارة العامة لبنك الإسكان، من قبل الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، ومدير عام تكية أم علي، سامر بلقر، بحضور عدد من ممثلي البنك وتكية أم علي.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي: "ننظر إلى شراكتنا مع تكية أم علي كجزء لا يتجزأ من مسؤوليتنا التي تتجاوز العمل المصرفي، والتي تمتد لتحقيق التمكين الاجتماعي وتوسيع دائرة الأثر الإيجابي والبناء على مسيرتنا الممتدة لأكثر من خمسة عقود في العمل المجتمعي."

ومن جانبه، ثمّن مدير عام تكية أم علي، سامر بلقر، الدعم المستمر من بنك الإسكان لبرامج وحملات تكية أم علي، والذي يعكس الالتزام المشترك بخدمة المجتمع، مشيراً إلى أهمية هذه المساندة في تحقيق أهداف تكية أم علي في مكافحة الجوع ونقص التغذية، وتمكينها من ضمان استدامة برامجها وعملياتها.

وتُعد هذه الشراكة امتداداً لمسيرة التعاون بين الطرفين، بما ينسجم مع أهداف برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك "إمكان الإسكان" ضمن قطاع التمكين الاجتماعي، حيث يلتزم البنك بدعم المبادرات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها تكية أم علي، التي يحرص أن يكون داعماً لجهودها لتحقيق رؤيتها للوصول لأردن خالٍ من الجوع، معززاً دوره في تحقيق الاستدامة الغذائية.

بنك الإسكان يوقع اتفاقية تمويل بقيمة 75 مليون دولار مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لغايات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة



وقّع بنك الإسكان اتفاقية تمويل جديدة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) بقيمة 75 مليون دولار أمريكي، بهدف توفير التمويل اللازم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق والمحافظات خارج العاصمة عمّان، مما يساهم في تحسين فرص النمو والاستدامة لهذه الفئة من الأعمال التي تعتبر محركاً لتحفيز الاقتصاد المحلي.

ووقعت الاتفاقية من قبل الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي، ونائب رئيس الخدمات المصرفية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ماتيو باتروني، وذلك في مقر الإدارة العامة لبنك الإسكان، وبحضور عدد من مسؤولي كلا الطرفين.

وتأتي هذه الاتفاقية استمراراً للشراكة بين بنك الإسكان والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ضمن جهود بنك الإسكان المستمرة لتعزيز الشمول المالي، بما ينسجم مع التوجهات العالمية ويتمشى مع رؤية البنك المركزي الأردني في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال التركيز على تحسين وصول المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل اللازم للنجاح والتقدم، وهو أحد أبرز التحديات التي تواجهها هذه المشاريع.

وتعليقاً على الاتفاقية، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي، أن البنك يسعى من خلال هذا التمويل إلى زيادة قدرته على تقديم حلول تمويلية مرنة بأسعار فائدة منافسة تدعم رواد الأعمال في مختلف المحافظات، وتساعدتهم في تطوير مشاريعهم والارتقاء بإمكاناتهم وقدرتها على الابتكار، وبالتالي رفع كفاءتها وأدائها التنافسي، ويبيّن الصفدي أن هذه الاتفاقية تحمل أهمية كبيرة بالنسبة لبنك الإسكان، حيث أنها تمثل نموذجاً للتعاون بين المؤسسات المالية المحلية والدولية لدعم بيئة الأعمال وتنشيط الاستثمار، في الوقت الذي تتيح للبنك توسيع محفظته الائتمانية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قاعدة عملائه، الأمر الذي يرسخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة في التمويل ودعم التنمية.

ومن جانبه، صرح ماتيو باتروني، نائب رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للخدمات المصرفية: "يسعدنا توقيع هذه الاتفاقية التي تُعزز شراكتنا مع بنك الإسكان، المؤسسة المالية الرائدة في الأردن. وتعكس هذه الاتفاقية الثالثة التزامنا المشترك بدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن. ومعاً، سنتمكن من خلق المزيد من الفرص للشركات الصغيرة لتزدهر، وبالتالي نسهم في بناء اقتصاد أقوى وأكثر مرونة".

بنك الإسكان يطلق حملة قروض السيارات لعام 2025 بفائدة تبدأ من 3.99% ثابتة



أطلق بنك الإسكان حملة قروض السيارات لعام 2025 بعنوان "قرض سيارتك عالدعسة بفائدة تبدأ من 3.99% ثابتة"، التزاماً منه بتقديم المنتجات المتميزة الهادفة إلى تحقيق تطلعات عملائه بامتلاك السيارات من مختلف الفئات والموديلات من كافة المعارض والوكالات في المملكة بيسر وسهولة، مما يعزز تجربتهم المصرفية معه، ويساهم في تنشيط سوق السيارات وتحفيز الحركة الشرائية.

وتتضمن الحملة التي تشكل إضافة هامة لمنتجات قروض السيارات في المملكة، خيارات تمويلية متنوعة تصل قيمتها لغاية 150 ألف دينار، بسعر فائدة منافس وبشروط ميسرة وفترات سداد مرنة حتى 96 شهراً.

بنك الإسكان يحصد جائزة "أفضل بنك في التحول الرقمي لعام 2025"



حصل بنك الإسكان على جائزة "أفضل بنك في التحول الرقمي" لعام 2025 ضمن إطار فعاليات مؤتمر قمة التكنولوجيا المالية Fintech Summit الذي يعد الحدث الأضخم والأكثر تأثيراً في مجال التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية والابتكار المصرفي، والذي عقد يوم الأربعاء 23 نيسان 2025، في فندق الفورسيزونز عمان، بمشاركة عدد كبير من قادة التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية والأمنية والقطاع المصرفي والمالي والقطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالتكنولوجيا في المنطقة، وقد جاء تكريم البنك بهذه الجائزة تقديراً لإنجازاته وجهوده في إعادة

تشكيل تجربة العميل الرقمية من خلال تطوير العديد من جوانب ومجالات العمل المصرفي، وتقديم المزيد من الخدمات المتطورة، ما انعكس على تعزيز مستويات الراحة ورفع الكفاءة والتفاعل عبر جميع القنوات. وشملت جهود البنك الإقراض الرقمي الكامل، وإدارة النقد، وأتمتة العمليات، وإطلاق خدمات مبتكرة عبر تطبيقاته المصرفية الموجهة لمختلف شرائح العملاء، وكان المؤتمر قد تضمن سلسلة من الحلقات النقاشية، والعروض التقديمية وفرص التواصل وتبادل الأفكار حول الاتجاهات الناشئة والأنطر التنظيمية والإمكانات المستقبلية. وتم التطرق خلال المؤتمر إلى أحدث التطورات في مجال الخدمات المالية واستراتيجيات تعزيز التكنولوجيا الرقمية مع التركيز على الخدمات المصرفية الرقمية القائمة على الذكاء الاصطناعي والأدوات المالية وحلول الدفع وتقنية البلوك شين والتطبيقات المصرفية ومستقبل الخدمات المصرفية المفتوحة.

بنك الإسكان يُجَدِّد دعمه لمشاريع مؤسسة نهر الأردن لحماية الطفل وتمكين المرأة



أعلن بنك الإسكان عن توقيع اتفاقية تجديد شراكته الاستراتيجية مع مؤسسة نهر الأردن، للمواصلة في دعم مشاريع المؤسسة الخاصة بحماية الطفل وتمكين المرأة. تم توقيع الاتفاقية في مبنى الإدارة العامة لبنك الإسكان من قبل كل من الرئيس التنفيذي للبنك عمّار الصفدي، والمديرة العامة لمؤسسة نهر الأردن إنعام البريشي، بحضور عدد من ممثلي الطرفين.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان،

عمّار الصفدي: "فخورون بشراكتنا مع مؤسسة نهر الأردن خاصة أنها تُعبر عن القيم والأهداف المشتركة الرامية لتعزيز تمكين الأفراد من جميع الفئات من أجل بناء مجتمع أكثر استقراراً وقادر على النمو. كما تعكس مبادئ الاستدامة التي ننتهجها في شراكاتنا مع مؤسسات المجتمع المدني، امتداداً لدورنا الاجتماعي الرائد لأكثر من خمسة عقود وتعزيزاً لمساهماتنا المجتمعية وأثرها الإيجابي."

ومن جانبها، ثمنت المديرة العامة لمؤسسة نهر الأردن إنعام البريشي الشراكة مع بنك الإسكان، مشيرة إلى أهمية استدامة التعاون بين مختلف القطاعات لتعزيز قدرة المؤسسات التنموية على توفير وابتكار حلول وتنفيذ برامج للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية خاصة العنف ضد الأطفال وتمكين المرأة اقتصادياً.

وبموجب الاتفاقية، يستمر البنك في دعم برنامج نهر الأردن لحماية الطفل والأسرة، الذي أطلقته جلالة الملكة رانيا العبدالله عام 1997، والذي يعد الأول من نوعه في الأردن والعالم العربي والمرجعية المحلية الرئيسية في ما يتعلق بتعزيز حماية الأطفال والأسر من جميع أشكال الإساءة، عبر التركيز على محاور التوعية والوقاية والتدخل. ومن المتوقع أن ينعكس هذا الدعم على توسيع نطاق الوصول إلى المزيد من الأطفال والسيدات بواقع ما يقارب 6 آلاف طفل وسيدة، عبر تنفيذ برامج وفعاليات تثقيفية للوقاية من الإساءة وبناء القدرات في مجال سلامة الطفل وتعزيز ممارسات الوالدية السليمة.

وتتضمن الاتفاقية أيضاً تقديم الدعم لمشروعين من مشاريع مؤسسة نهر الأردن للريادة الاجتماعية الموجهة للسيدات، وهما مشروع تصاميم نهر الأردن والذي يوفر منتجات مصنعة يدوياً بأيدي سيدات البادية والريف، ومشروع مطبخ الكرامة الذي يوفر مجموعة متنوعة من المأكولات البيتية بأيدي سيدات المجتمع المحلي. وفي هذا الإطار، سيساهم بنك الإسكان في تمكين أكثر من 35 سيدة ضمن المشروعين عبر تطوير قدراتهن كمعيلات مستقلات من خلال تدريبات فنية وريادية متخصصة، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي غير مباشر على أكثر من 160 فرداً من أفراد أسرهن.

أداء القطاع المصرفي الأردني

يتمتع القطاع المصرفي الأردني بنسب سيولة مرتفعة وصلت إلى ما يقارب من 145% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية الدولية، كما يتسلح القطاع بالأدوات الكافية لمواجهة صدمات مخاطر الائتمان والمتمثلة في ارتفاع نسب كفاية رأس المال والتي تصل إلى 18%، في حين لم تتجاوز نسبة الديون غير العاملة لديه عن 5.6%.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي الأردني لعام 2024:

أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمان لعام 2024

وفقاً للبيانات الأولية المنشورة على موقع بورصة عمان، حققت البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبالبالغ عددها 14 بنكاً، أرباحاً بعد الضريبة عن العام 2024 بقيمة 1.5 مليار دينار وبارتفاع بلغت نسبته 21.5% عن العام 2023 والبالغة آنذاك 1.2 مليار دينار.

ومن بين البنوك الـ 14 حقق 8 بنوك أداءً مالياً إيجابياً في أرباحها السنوية لعام 2024، أما البنوك التي شهدت تراجعاً في الأرباح، فقد كان بنك المؤسسة العربية المصرفية الأكثر تأثراً حيث تراجعت أرباحه بنسبة 62.8%، يليه بنك القاهرة عمان حيث تراجعت أرباحه بنسبة 59.3%.

التطورات النقدية

بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) في نهاية عام 2024 حوالي 45.3 مليار دينار مقابل 42.7 مليار دينار في عام 2023، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 2,6 مليار دينار ما نسبته 5.7% عن نهاية عام 2023، فيما ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2024 بنسبة 4.5% عن نهاية عام 2023 ليصل إلى 6.1 مليار دينار.

ونتيجة لهذه التطورات فقد شكل (النقد المتداول/عرض النقد M2) في نهاية عام 2024 ما نسبته 13.4%، وتعكس هذه النسبة مدى التطور الذي وصل إليه القطاع المالي والمصرفي.

السياسة النقدية

ساهمت السياسات الاقتصادية المتوازنة، وفي مقدمتها السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي الأردني، في كبح الضغوط التضخمية التي واجهت المملكة، حيث بلغ معدل التضخم 1.6% عن عام 2024 مقابل 2.1% في عام 2023، في الوقت الذي تشير فيه تقديرات البنك المركزي إلى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدل نمو يبلغ 2.7% لعام 2025، مرتفعاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن مستواه الفعلي المسجل في العام 2024، كما ارتفع الطلب على الدينار، والذي يعكسه استمرار التراجع في معدل (الدولة) ليصل إلى 18.4% في نهاية العام 2024.

وقام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس على ثلاثة مراحل، حيث يظهر الجدول التالي أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية منذ ذلك التاريخ على النحو التالي:

سعر الفائدة الرئيسي	%6.50
سعر إعادة الخصم	%7.50
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة	%7.25
سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة	%6.25

تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية

أظهرت بيانات البنود المصرفية الرئيسية في نهاية العام 2024 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاءة واقتدار، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج التي حققها القطاع المصرفي الأردني:

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2024 بمبلغ 3.7 مليار دينار وبما نسبته 5.6% عن نهاية عام 2023، ليصل إلى حوالي 69.9 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية عام 2024 بمبلغ 3.1 مليار دينار وبما نسبته 5.2% عن نهاية عام 2023 ليصل إلى حوالي 63 مليار دينار.
- انخفض إجمالي الموجودات المحلية (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 90.6% في نهاية عام 2023 إلى 90.3% في نهاية عام 2024.

ودائع العملاء

- ارتفع حجم الودائع لدى البنوك المرخصة بنهاية عام 2024 إلى حوالي 46.7 مليار دينار، أي بنمو نسبته 6.8% عن رصيد نهاية عام 2023، والتي بلغت آنذاك 43.7 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية بنهاية عام 2024 بمبلغ 2.2 مليار دينار وبما نسبته 6.5% عن نهاية عام 2023، لتصل إلى حوالي 36.7 مليار دينار.
- انخفض إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 78.8% في نهاية عام 2023 إلى 78.6% في نهاية عام 2024.

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بنهاية عام 2024 بمبلغ 1.4 مليار دينار وبما نسبته 4.2% عن نهاية عام 2024، ليصل إلى حوالي 34.8 مليار دينار.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 50.5% في نهاية عام 2023 إلى 49.8% في نهاية عام 2024.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي ودائع العملاء) من 76.3% في نهاية عام 2023 إلى 74.5% في نهاية عام 2024.

مصادر البيانات

- بورصة عمان.
- البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد الأردني

سجل الأردن في العام 2024 تسارعاً في نمو اقتصاده بالرغم من الأحداث الجيوسياسية المتلاحقة، في الوقت الذي لا يزال يكافح فيه للخروج من تبعات الأوضاع العالمية والإقليمية غير المستقرة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد، وسط مخاوف جديدة من تأثيرات العدوان الإسرائيلي الذي بدأ على غزة في الربع الأخير من العام 2023، فيما سيلقي طول أمد الحرب وتوسعها بحالة من عدم اليقين حول حدة تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وضمن هذا الإطار، حذرت العديد من المؤسسات الدولية من اتساع نطاق الحرب على قطاع غزة، حيث أن استمرارها ينطوي على آثار اقتصادية أعمق على الاقتصاد الأردني، لا سيما قطاعي السياحة والتجارة وما يترتب عليها من آثار على إيرادات السياحة والحسابات الخارجية.

هذا وتشير توقعات العام 2025 إلى استمرار تعافي الاقتصاد الأردني مدفوعاً برؤية التحديث الاقتصادي، والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحفيز النمو، دون إغفال أثر المخاطر التي ما زالت تهدد مسار تعافي النمو خاصة مع تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى التوترات العالمية وتأثيراتها على سلاسل الإمداد وأسعار المواد الأساسية والطاقة وانعكاساتها على معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

النمو الاقتصادي

يتوقع أن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.9% لعام 2025، كما أشارت الحكومة في موازنتها لعام 2024 إلى أن الاقتصاد الأردني سينمو بما نسبته 2.5%.

وجاء نمو الاقتصاد لعام 2024 مدعوماً بمساهمة قوية من القطاعات الخدمية (النقل والاتصالات، التمويل والتأمين وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة)، بالإضافة إلى قطاع الصناعة وتعافي القطاع الزراعي، في الوقت الذي شهد نمواً لقطاع الفنادق والمطاعم.

تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023 كان قد سجل نمواً نسبته 2.3%، ثم تسارع إلى 2.5% للعام 2024، متجاوزاً متوسطه ما قبل جائحة كورونا والبالغ 2.4% للفترة الممتدة من 2012 إلى 2019.

توقعات المؤسسات العالمية للاقتصاد الأردني

- **البنك الدولي:** أشار البنك الدولي في تقريره (الآفاق الاقتصادية العالمية 2025/1) إلى نمو الاقتصاد الأردني عام 2024 بما نسبته 2.4%، على أن يرتفع بشكل طفيف عام 2025 مسجلاً نمواً نسبته 2.6%، وبنيت هذه التوقعات في ضوء القيود التي تحيط بنمو دخل الأسرة الأردنية بسبب ضعف خلق فرص العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى تأثير قطاع السياحة سلباً بالصراع الدائر في الشرق الأوسط.

- **وكالة فيتش للتصنيف الائتماني:** توقعت الوكالة في مراجعتها الأخيرة (للاقتصاد الأردني 2025/05) نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 بما نسبته 2.7%، على أن يصل إلى 2.8% عام 2026، مدعوماً بتعافي السياحة الأوروبية، ونشاط تجاري متزايد مع العراق وسوريا، إلى جانب تنفيذ مشاريع استراتيجية مثل ناقل المياه الوطني.
- كما أكدت وكالة "فيتش" للتصنيفات الائتمانية تصنيف الأردن طويل الأجل للعملة الأجنبية عند درجة BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى صمود الاقتصاد الأردني رغم الصدمات الإقليمية والضغط المالي.
- **صندوق النقد العربي:** توقع الصندوق في تقريره (آفاق الاقتصاد العربي 2024/07) أن يحقق الأردن نمواً معتدلاً خلال العام 2025 وبما نسبته 2.6%، وذلك في ظل التنفيذ المستمر للإصلاحات الاقتصادية والتي يدعمها صندوق النقد الدولي، وتدفقات رؤوس الأموال.

معدل التضخم

شهد العام 2025 ارتفاع معدل التضخم للأشهر الثلاثة الأولى ليسجل معدلًا نسبته 2.02% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024، فقد ارتفع الرقم القياسي لمجموعة "الامتعة الشخصية" بنسبة 17.98%، و"التبغ والسجائر" بنسبة 12.68%، و"اللحوم والدواجن" بنسبة 6.56% و"التوابل ومحسنات الطعام والمأكولات الأخرى" بنسبة 5.33%، و"الثقافة والترفيه" بنسبة 5.14%.

وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام الماضي 2024 ليصل إلى ما مقداره 110.71 مقابل 109.02 للفترة ذاتها من العام 2023، ليسجل بذلك التضخم معدلًا نسبته 1.56%، حيث أسهم ارتفاع قيمة الأمتعة الشخصية والمياه والصرف الصحي والتبغ والسجائر بالإضافة إلى الإيجارات، بشكل رئيسي في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للعام الماضي 2024.

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للعام 2024 ما نسبته 21.4% بانخفاض مقداره 0.6 نقطة مئوية عن العام 2023 حيث بلغ أن ذاك 22.0%، حيث بلغ معدل البطالة عند الذكور 18.2% مقابل 32.9% عند إناث، وبمقارنة معدل البطالة (الذكور وإناث) مع عام 2023 فإن معدل البطالة للذكور قد انخفض بمقدار 1.4 نقطة مئوية وارتفع بإناث بمقدار 2.2 نقطة مئوية.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة خلال العام 2024 عجزاً مالياً بعد المنح بلغ مقداره 2,098.5 مليون دينار مقابل عجز

مالي بلغ حوالي 1,860.3 مليون دينار خلال العام 2023، ليسجل العجز بذلك ارتفاعاً نسبته 13%. أما على صعيد تحليل البيانات التفصيلية للمالية العامة فكانت كما يلي:

- ارتفع إجمالي الإيرادات العامة خلال العام 2024 بما نسبته 2.6% مقارنة بالعام 2023، ليبلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي 9,475 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية عن الفترة المماثلة لتبلغ 7.7 مليار دينار، في حين انخفضت المنح الخارجية بما نسبته 1% عن الفترة المماثلة لتبلغ 704.6 مليون دينار.
- ارتفاع النفقات العامة خلال العام 2024 بما نسبته 4.8% مقارنة بالعام 2023، ليبلغ حجم الإنفاق الكلي حوالي 11.537 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.7% وبمبلغ حوالي 741 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 15.1% وبمبلغ 207 مليون دينار $100 \times 83.9 - 82.1$.
- انخفضت نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية خلال العام 2024 بمقدار 1.8 نقطة مئوية مقارنة بالفترة بالعام 2023 لتبلغ 82.1%، ويشير انخفاض نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية إلى اتساع فجوة تغطية الإيرادات للنفقات، وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان / السنة	2023	2024
إجمالي الإيرادات والمساعدات (مليون دينار)	9231.7	9475.1
نسبة التغير		(%2.6)
إجمالي النفقات (مليون دينار)	11004	11537
نسبة التغير		%4.8
العجز المالي بعد المنح (مليون دينار)	(1860.3)	(2098.5)
نسبة التغير		%13

المديونية

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها ليصل رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية العام 2024 (بعجده استثناء مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) إلى ما قيمته 34.178 مليار دينار أو ما نسبته 90.4% من الناتج المحلي الإجمالي المُقدر للعام 2024، وذلك مقابل 32.289 مليار دينار في نهاية عام 2023 أو ما نسبته 89.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، وفيما يلي التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدين الداخلي في نهاية العام 2024 بما نسبته 5.4% عن رصيد نهاية العام 2023 ليصل إلى 14843.4 مليار دينار (ما يعادل 20.935 مليار دولار أمريكي)، أي ما نسبته 39.3% من الناتج المحلي الإجمالي المُقدر للعام 2024.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين الخارجي في نهاية العام 2024 بما نسبته 6.1% عن رصيد نهاية العام 2023 ليصل إلى 19335 مليار دينار (ما يعادل 27.270 مليار دولار أمريكي)، أي ما نسبته 51.2% من الناتج المحلي الإجمالي المُقدر للعام 2024.

القطاع الخارجي

سجل عجز الميزان التجاري للمملكة خلال العام 2024 ارتفاعاً نسبته 3.2% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2023 ليبلغ 9.677 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة:

- ارتفاع الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) خلال العام 2024 بنسبة 5.8% عن العام 2023 لتبلغ 9.433 مليار دينار.
- زيادة المستوردات الكلية خلال العام 2024 بنسبة 4.5% عن الفترة المماثلة من العام 2023 لتبلغ 19.110 مليار دينار.

ونتيجة لذلك؛ بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 49% خلال عام 2024، وهي نفس النسبة خلال العام 2023.

ميزان المدفوعات

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) خلال العام 2024 عجزاً مقداره 2,219.8 مليون دينار (أي ما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع عجز مقداره 1,297.4 مليون دينار (أي ما نسبته 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة المقابلة من عام 2023.

ويتأثر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكونة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع أو انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري، والدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي. وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك البنود وفقاً لبيانات البنك المركزي الأردني:

- انخفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال العام بنسبة 18.5% مقارنة بالعام 2023، ليصل إلى 1,160.6 مليون دينار.
- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط/2025 حوالي 21.1 مليار دولار مقابل حوالي 18.1 مليار دولار في نهاية عام 2023 مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته 16%، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.2 شهراً، علماً أن المعيار العالمي هو 3 أشهر بالحد الأدنى.
- ارتفعت تحويلات الأردنيين في الخارج لعام 2024 بنسبة 2.7%، لتبلغ 3,599.2 مليون دولار، مقابل 3,501.6 مليون دولار خلال عام 2023.
- تراجع الدخل السياحي لعام 2024 بنسبة 27.4% مقارنة مع عام 2023 ليبلغ ما قيمته 7,238.7 مليون دولار، نظراً لانخفاض عدد السياح الذي وصل إلى 6,108.5 ألف سائح وبنسبة تغير بلغت 2.4%.

مصادر البيانات

- دائرة الإحصاءات العامة.
- وزارة المالية.
- البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد العالمي

تجاوز الاقتصاد العالمي مخاطر الركود التي أحاطت به في العام 2024 نتيجة لتحسن أداء الاقتصاديات الرئيسية الكبرى وتراجع معدلات التضخم العالمية في النصف الثاني من العام الماضي، إلا أن استمرار التداعيات الناجمة عن عوامل معاكسة عالمية وإقليمية إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية، قد تلقي بظلالها على الزخم الاقتصادي العالمي للعام 2025، وسط مخاوف كبيرة من تنامي المخاطر التالية:

- تفاقم أزمة الديون السيادية، وتشديد شروط الائتمان.
 - استمرار مسار أسعار الفائدة على نحو مرتفع لفترة زمنية أطول.
 - تباطؤ حركة التجارة العالمية وارتفاع أجور الشحن نتيجة تغير طرق الملاحة البحرية.
 - اتساع حدة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا.
- فمع استمرار هذه التداعيات، يخيم على آفاق الاقتصاد العالمي قدر كبير من عدم اليقين، والذي انعكس على تباين توقعات المؤسسات العالمية المختصة للاقتصاد العالمي.

أبرز تقديرات المؤسسات الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي

- **البنك الدولي:** توقع البنك الدولي في أحدث إصدار من تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية - كانون ثاني 2025" أن يظل النمو العالمي ثابتاً عند 2.7% للعامين 2025 وتجدد الإشارة إلى أن معدل نمو الاقتصاد سيكون منخفضاً على نحو لا يكفي لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ويعزى هذا التراجع إلى تشديد السياسات النقدية، وتقييد الأوضاع المالية، وضعف التجارة والاستثمارات على مستوى العالم، في حين أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة يمكن أن تخلق أخطاراً جديدة تواجه الاقتصاد العالمي على المدى القريب.
- **الأمم المتحدة:** توقع تقرير الأمم المتحدة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم - كانون ثاني 2025" أن يحقق النمو الاقتصادي العالمي 2.8% عام 2025، على أن يرتفع في عام 2026 ليحقق 2.9% ليبقى ما دون معدل النمو قبل جائحة كوفيد-19 البالغ 3.0%، وأوضح التقرير أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة تصعيد الصراعات، وتباطؤ التجارة الدولية، وزيادة الكوارث المناخية، يشكل تحديات كبيرة أمام النمو العالمي.

مستجدات أنظمة الدفع الإلكتروني في الأردن

يشهد الأردن تطورات متسارعة نحو التحول إلى الدفع الإلكتروني مدعوماً بمبادرات من البنك المركزي الأردني ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وتعد من أبرز مظاهر هذا التحول: انتشار المحافظ الإلكترونية، توسع نظام إي-فواتيركم، زيادة نقاط البيع الإلكترونية (POS).

إن التحول نحو الدفع الإلكتروني يمثل اتجاهاً عالمياً، والأردن يسير بخطى واثقة نحو تعزيز هذا التحول لما له من فوائد كبيرة على مختلف الأصعدة، رغم وجود تحديات، إلا أنّ الجهود مستمرة من كافة الجهات المعنية لتذليل هذه العقبات وبالتالي تحقيق اقتصاد رقمي أكثر تطوراً وكفاءة.

تطورت عمليات الدفع الإلكتروني بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تراجع الاعتماد على النقد والدفع المباشر في تعاملات المواطنين اليومية، وتنوّع طرق الدفع الإلكتروني في الأردن لتشمل التحويلات المالية عبر التطبيقات البنكية بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، وضمن إطار تعزيز الإجراءات المالية وسلامتها حرصت الحكومة على تحويل العديد من التعاملات المالية إلكترونياً مثل: تسديد رسوم المعاملات والفواتير والمشتريات.

وفي ظلّ التّغير المتسارع في مشهد الدفع الإلكتروني، حرص البنك المركزي الأردني ضمن (الاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الإلكترونية في الأردن 2023-2025) على تبني خطوات فعالة لدعم جهود تعزيز منظومة الدفع الإلكتروني، وصولاً إلى التحول لاقتصاد رقمي شامل ومتطور، كما يتبنى البنك المركزي نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ يساهم في تعزيز استقرار النظام المالي وتوفير البيانات الإحصائية الكافية حول أنظمة وأدوات وقنوات الدفع في الأردن. وضمن هذا الإطار، أعلن البنك المركزي الأردني العام 2023 عن إطلاق رؤيته للتكنولوجيا المالية والابتكار، والتي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية، من منطلق دوره كمحفز لعملية التطوير وداعم لصناعة التكنولوجيا المالية.

أبرز التطورات التي شهدتها قطاع الدفع الإلكتروني في الأردن لعام 2024

شهد قطاع الدفع الإلكتروني في المملكة عدداً من التطورات الإيجابية خلال عام 2024 في سبيل التحول إلى بيئة دفع إلكترونية، وفيما يلي أبرز تلك المستجدات والتطورات:

- نموّ المدفوعات اللائقلمسية وتقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، حيث بدأت البنوك والمؤسسات المصرفية بتطبيق إجراءات الدّفع اللائقلمسية بصورة متزايدة، والتي تشمل بطاقات الصّراف الآلي، وإسوارات الدفع الذكية، و السّتيكر الذكية، وغيرها.
- الدّفع من خلال رمز الاستجابة السّريعة (QR Code)، حيث أصبحت معظم المؤسسات والمحلات التجارية تعتمد على تقنية رمز الاستجابة السّريعة (QR Code) إمّا للدّفع أو إجراء غيرها من المعاملات المالية الأمر الذي أصبح يمكن العملاء من الدّفع بسهولة وبشكل فوري.

- المصادقة البيومترية، والتي تمكّن المستهلكين من التحقق من هويتهم والمصادقة على بياناتهم باستخدام عوامل بيومترية مثل مسح قزحية العين أو بصمات الأصابع، دون الحاجة للتواصل المباشر مع أطراف ثالثة، مما يعزز الأمان من خلال عدم فقدان البيانات والراحة في الدفع.
- الدفع عبر الهواتف الذكية، وهي طريقة جديدة أخذت بالتزايد في الأردن خلال الفترة الماضية كونها سهلة ومريحة وآمنة وسريعة ولا تتطلب سوى ربط بطاقة الدفع بالهاتف الذكي.
- توظيف الذكاء الاصطناعي، والذي يساهم في تعزيز تقنيات الدفع الإلكتروني بصورة تضمن تطورها بالإضافة إلى جعلها آمنة بصورة أكبر.

أبرز الإحصائيات التي سجلتها أنظمة الدفع الإلكترونية في الأردن لعام 2024

كشف التقرير السنوي لأنظمة الدفع الفورية الرقمية الصادر عن الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) لعام 2024 بأن أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن (إي فواتيركم، جوموبي، كليك) قد سجلت مستويات قياسية جديدة سواء على صعيد قيم الحركات المنفذة وأعدادها الإجمالية، والتي جاءت على النحو التالي:

- بلغت قيمة الحركات المنفذة من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن لعام 2024 حوالي 30.52 مليار، مقارنة مع 19.210 مليار دينار لعام 2023، أي بارتفاع نسبته 59%.
- بلغ إجمالي عدد الحركات المنفذة من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن لعام 2024 ما مجموعه 206.81 مليون حركة، مقارنة مع 109.500 مليون حركة لعام 2023، أي بارتفاع نسبته 88%.

قيم الحركات المنفذة وأعدادها الإجمالية من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة لعام 2024

إجمالي أنظمة الدفع	كليك CliQ	جوموبي JoMoPay	إي فواتيركم FAWATEER.com	
30.52	12.1	5.23	13.19	قيمة الحركات (مليار دينار)
206.81	83.95	56.79	66.07	أعداد الحركات (مليون)
8.8	1.67	2.59	4.54	أعداد المستخدمين (مليون)

أما من حيث نوع الخدمات المطلوبة من خلال أنظمة الدفع، فقد كشف التقرير عن أن خدمة (تحويل الأموال) قد سيطرت على الحصة الأكبر من قيم وحركات الدفع عبر نظامي (جوموبي) و(كليك)، فيما كانت (الخدمات الحكومية) هي الأكثر استحواذاً بالنسبة لقيمة المدفوعات عبر (إي فواتيركم)، فيما كانت خدمات (الاتصالات) هي الأكثر استحواذاً بالنسبة لعدد الحركات عبر نظام (إي فواتيركم).

بالمحصلة ساهم التحول الرقمي في تغيير طريقة تقديم الخدمات المالية سواء من حيث الدفع محلياً وعالمياً. مصادر البيانات

- البنك المركزي الأردني.
- الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).

